الأمم المتحدة

A/C.4/62/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
27 November 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد محمد ..... (السودان)

المحتويات

البند ٣٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٣٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٣٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ٣٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٤٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير مشمولة ببنود أخرى من بنود جدول الأعمال)*

طلبات الاستماع

بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53165 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٣٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (ه) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/62/23، الفصلان السابع والثاني عشر، و A/62/67)

البند ٣٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/62/23، الفصلان الخامس والثاني عشر).

البند ٣٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/62/23، الفصلان الفصلان السادس والثاني عشر و A/62/65)

البند ٣٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/62/68 و Add.1)

البند ٤٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير مشمولة ببنود أخرى من بنود جدول الأعمال) (A/62/23 و A/62/128)

١ - **الرئيس:** ذكر بأن سبب إنهاء الاستعمار كان إحدى المسائل المحدّدة في الجزء الثاني من القرن العشرين. وبفضل الجهود التي لا تكل للأمم المتحدة فإن معظم سكان العالم لم يعودوا يرزحون تحت الحكم الاستعماري. وعلى الرغم من ذلك فإن ١٦ إقليما غير متمتعة بالحكم الذاتي ما تزال مدرجة في قائمة الأمم المتحدة. ولذلك، من الحيوي الحفاظ على الزخم وإنجاز مهمة إنهاء الاستعمار في أقصر وقت ممكن.

٢ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): عرض، وهو يتكلم بصفته مقررا للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، تقرير اللجنة (A/62/23). وعلى الرغم من أن التقرير قد بُسّط فإنه ما يزال يقدم بيانا شاملا لعمل اللجنة. ولجنة المسائل السياسية الخاصة واصلت تحليل التطورات في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي واستفادت، خلال الحلقة الدراسية الإقليمية الكاريبية وخلال دورتها العادية، في حزيران/يونيه، من مشاركة ممثلين من الدول الأربع القائمة بالإدارة، وأيضا من المنظمات والخبراء في المجال غير الحكومي.

٣ - وذكر السيد الجعفري أن لجنة المسائل السياسية الخاصة أكدت، في تقريرها، على أنه لا يمكن الاستخفاف بدور الدول القائمة بالإدارة في ضمان التقدم صوب إنهاء الاستعمار، ولاحظت تعاون نيوزيلندا المثالي فيما يتعلق بعمل لجنة المسائل السياسية الخاصة المتعلق بتوكيلاو. وستوفد قريبا بعثة إلى توكيلاو من أجل مراقبة استفتاء تقرير المصير. وفي الحلقة الدراسية الإقليمية الكاريبية ركزت المناقشات على استراتيجية ترمي إلى تعزيز التعاون مع الدول القائمة بالإدارة وإلى تحسين مشاركة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤ - وأخيرا، قال السيد الجعفري إن التقرير يؤكد على أهمية البعثات الزائرة كوسيلة لتوفير وجمع المعلومات عن عملية إنهاء الاستعمار.

٥ - **السيدة فراري** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): قالت، وهي تتكلم بصفتها رئيسة لجنة الشؤون السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، إن إنهاء الاستعمار ما يزال يشغل أولوية تتطلب جملة أمور، منها بذل جهد تعاوني من جانب منظومة الأمم المتحدة والدول القائمة بالإدارة والمجتمع الدولي وسكان الأقاليم نفسها. ومن المهم على نحو خاص أن توفر

للأخيرة معلومات عن النطاق الكامل لخيارات إنهاء الاستعمار المتاحة لها. وفي هذا الصدد، استرعت الانتباه إلى نشرة معنونة ''ما الذي يمكن للأمم المتحدة أن تفعله لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي''، كانت إدارة الإعلام وإدارة الشؤون السياسية قد وضعتاها.

٦ - وإذ تناولت السيدة فراري مشاريع القرارات التي أُوصيت الجمعية العامة باعتمادها، قالت إن لجنة الشؤون السياسية الخاصة قد سعت إلى صياغة توصيات ذات توجه عملي وتركيز أكبر من أجل مراعاة الحاجات الفردية لمختلف الأقاليم. ومن شأن القضاء الكامل على الاستعمار أن يتطلب نهجا ابتكارية تُعتمد عن طريق المفاوضات حيال تقرير المصير، واستعدادا من جانب جميع الأطراف للتعاون.

٧ - وأخيرا لاحظت أن نيوزيلندا قد تعاونت على نحو مثالي وأن توكيلاو في المراحل النهائية من تقرير مركزها في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة.

٨ - **السيد مارتينيز** (الجمهورية الدومينيكية): قال، وهو يتكلم باسم مجموعة ريو، إن مجموعة ريو تعيد التأكيد على دعمها لعملية إنهاء الاستعمار، وتدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، مع مراعاة خصائصها. وتأمل مجموعة ريو في أن تنشر الدول القائمة بالإدارة معلومات تتعلق بالأقاليم الخاضعة لسيطرتها. وتؤيد مجموعة ريو عمل مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة وإدارة الإعلام في نشر المعلومات الرامية إلى النهوض بأهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وترحب بنشر النشرة المعنونة ''ما الذي يمكن للأمم المتحدة أن تفعله لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي''.

٩ - إن مجموعة ريو أعربت عن دعمها لحكومة جمهورية الأرجنتين، وهي تشعر بالثقة بأن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي وعادل ونهائي للنزاع على السيادة على مالفيناس (جزر فوكلاند)، وجنوب جورجيا وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة وفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومنظمة الدول الأمريكية.

١٠ - وفيما يتعلق بالأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، يجب على المجتمع الدولي أن ييسر النمو المستدام لاقتصاداتها من أجل النهوض بعملية إنهاء الاستعمار، ويجب عليه أن يولي الاهتمام للمشاكل الخاصة التي تؤثر على هذه الأقاليم.

١١ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية أعربت مجموعة ريو عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزه المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية ولقرار الأطراف المعنية استئناف المفاوضات وفقا لمختلف قرارات مجلس الأمن. وأخيرا، لاحظت التقدم الذي أحرزته توكيلاو.

١٢ - **السيد ليو جينمين** (الصين): لاحظ أنه على الرغم من التأكيدات المكررة في البيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ وغيره، على الحاجة إلى احترام حق الشعوب في تقرير المصير، فإن مليونين من البشر ما يزالون يعيشون في أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي. من الواجب على الدول الأعضاء أن تبدي الاهتمام النشيط بمساعدة الشعوب التابعة في ممارسة ذلك الحق. وقد بذلت اللجنة جهودا نشيطة لتعزيز روابطها مع الأقاليم بوسائل مختلفة ولتشجيع التعاون الأوثق مع الدول القائمة بالإدارة. وما انفكت الصين تؤيد حقوق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٣ - **السيد سهيل** (المغرب): قال إن نظر اللجنة في مسألة الصحراء الغربية يحدث في سياق مبشر بالخير، سياق أوجده قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) عقب تقديم حكومته في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لوثيقة عنوانها "مبادرة

مغربية للقيام عن طريق المفاوضات بوضع نظام أساسي للحكم الذاتي لمنطقة الصحراء" إلى الأمين العام. وتلك الوثيقة نتيجة عن عملية للمشاورات الوطنية بين جميع الأحزاب السياسية الوطنية وممثلي سكان الصحراء. وسيقدم النظام الأساسي للحكم الذاتي إلى السكان المعنيين لإجراء الاستفتاء عليه. وسيفيد المقترح جميع سكان المنطقة لأنه سيسمح لسكان المنطقة بأن يديروا ديمقراطيا شؤونهم الخاصة بهم في إطار السلامة الإقليمية الوطنية.

١٤ - إن مجلس الأمن قد أحاط علما بالمقترح (في القرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧)) ودعا الأطراف إلى إجراء المفاوضات بدون شروط مسبقة وبنية حسنة، مع مراعاة التطورات في الشهور الأخيرة. وبذلك شرع المجلس في عملية سياسية جديدة تفتح باب الأمل أمام المنطقة.

١٥ - ويرحب وفد بلده بأن إجراء المفاوضات في أعقاب اتخاذ القرار قد صحح ظلما في وقت سابق وبأنه قد أعيد التأكيد على حق أغلبية سكان الصحراء الغربية الذين سيكونون ممثلين في المفاوضات بشأن مستقبل المنطقة. ومن الأساسي أن تجرى مناقشة مسألة الصحراء الغربية بروح توافق الآراء والعقل والاعتدال، وأن يكون نص قرار اللجنة بشأن الموضوع متفقا مع قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧). وأية محاولة للانحراف عن ذلك القرار أو لإحياء مبادرات سابقة يمكن أن تنال من عملية المفاوضات الجديدة وتعيق محاولات المجتمع الدولي لإنهاء صراع دام وقتا طويلا جدا. وبالتالي، لن يؤيد وفد بلده أي مشروع قرار لا يعكس روح ونص قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧).

١٦ - وأخيرا، أعاد التأكيد على استعداد حكومة بلده لإجراء المفاوضات مع أطراف أخرى وللتعاون مع المنظمة بغية التوصل إلى حل يكون مقبولا لدى الجميع، في مصلحة السلام والتفاهم الإقليمي والمصالحة في المنطقة المغاربية.

١٧ - **السيد بيراتزا** (أوروغواي): أعاد التأكيد، وهو يتكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة الجنوبية والدول المنتسبة، على تأييدها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بمالفيناس (جزر فوكلاند) وأعرب عن الأمل في إمكان التوصل إلى حل، في أقرب وقت ممكن، لأطول نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة فيما يتعلق بمالفيناس (جزر فوكلاند) وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة وفقا لقرارات الأمم المتحدة وإعلانات منظمة الدول الأمريكية. وفي هذا السياق، أكد على الاستعداد المستمر من جانب جمهورية الأرجنتين لتجديد المفاوضات الثنائية بشأن السيادة ابتغاء تحقيق حل منصف وسلمي ودائم لذلك النزاع.

١٨ - إن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) وصفها قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) وقرارات كثيرة تالية واللجنة الخاصة بأنها مسألة استعمارية خاصة تنطوي على نزاع يتعلق بالسيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ، ما يتطلب حلا سلميا عن طريق المفاوضات. وقد أقرت جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك المملكة المتحدة، بالطابع المحدد للنزاع، وهذا الطابع نبع من احتلال المملكة المتحدة للجزر قيد النظر بالقوة في سنة ١٨٣٣، طاردة سكانها ومستعيضة عنهم بمستوطنين من أصل بريطاني. ولذلك، فإن الأخيرين لا يمكنهم أن يُعتبروا أناسا مقموعين أو خاضعين للاحتلال. وبالتالي، لقد أكدت الجمعية العامة على أن النزاع لا يمكن أن يحل عن طريف تطبيق مبدأ تقرير المصير.

١٩ - إن الدول الأعضاء في السوق المشتركة الجنوبية والدول المنتسبة دعت، لذلك، الأطراف إلى احترام إرادة المجتمع الدولي، كما يتجلى في القرارات ذات صلة، وإلى استئناف المفاوضات بغية حل نزاعها.

٢٠ - **السيد يوسف** (الجزائر): قال إن وفد بلده ما فتئ يؤيد حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير، وإجراء استفتاء حر وذي مصداقيته بشأن تقرير المصير، وأيد مختلف الجهود في هذا الصدد، بما في ذلك اتفاقات هيوستن وخطة بيكر للسلام كما يرد في قرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣). وكان وفد بلده قد سعى إلى النهوض بالمصالحة بين الطرفين في الصراع ابتغاء مساعدتهما على بناء مستقبل معا يقوم على أساس السلام والاستقرار وتشاطر الازدهار. ولذلك، رحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) الذي دعا الأطراف إلى إجراء المفاوضات بدون شروط مسبقة، رافضا بوضوح بذلك جهود طرف واحد للتقرير المسبق لنتائج اية مقاوضات. وفي هذا السياق، ذكّر بأن محكمة العدل الدولية أعلنت في سنة ١٩٧٥ أنه لا يوجد أساس قانوني لمطالب المغرب في الصحراء الغربية.

٢١ - وقال السيد يوسف، وهو يلاحظ أن وسائط الإعلام قد تناقلت تقارير تتعلق بقمع الشعب الصحراوي الذي يعيش في الأقاليم المحتلة، إن هذا الشعب ينبغي أن يتلقى الحماية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ينبغي له أن ينشر تقريره عن بعثته إلى الصحراء الغربية وأن ينفذ توصياتها بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وينبغي أن تتاح للصحفيين والبرلمانيين والمنظمات الإنسانية إمكانية الوصول الحر وغير المقيد إلى الصحراء الغربية وشعبها. واللاجئون الصحراويون الذين يعيشون حياة محفوفة بالمخاطر في الجزائر ينبغي ألا تستعملهم الدولة القائمة بالاحتلال كبيادق وينبغي أن يتلقوا المساعدة الإنسانية المعززة من المجتمع الدولي.

٢٢ - ووفد بلده مقتنع بأن تحقيق حل منصف ودائم للصراع في الصحراء الغربية يتطلب استفتاء حرا بدون قيود بشأن الحق في تقرير مصير الشعب الصحراوي، وحث اللجنة على الإعراب عن تأييدها لشعب الصحراء الغربية بمساندة جهود الأمين العام لتشجيع المفاوضات التي يدعو إليها قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧).

٢٣ - **السيد ندجي** (السنغال): قال إن السنغال تتمتع بعلاقات طيبة مع جميع بلدان المنطقة وإنها ما انفكت تؤيد المبادرات الرامية إلى تأمين تسوية عادلة ودائمة مقبولة لدى الطرفين في الصراع في الصحراء الغربية. ولذلك يرحب بلده بجهود المبعوث الشخصي للأمين العام لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وبينما يؤيد وفد بلده السلامة الإقليمية والسيادة للمغرب على الصحراء الغربية، فإن وفد بلده يؤيد بالمثل جميع الجهود الرامية إلى تشجيع السلام والمصالحة. وفي هذا السياق لاحظ أن الاقتراح المغربي المقدم إلى الأمين العام في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ توفيقي وهو يتفق مع القانون الدولي وحق تقرير المصير.

٢٤ - والجلسات التي عقدت مؤخرا في نيويورك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) أعطت الوعد الطيب بنهاية معاناة الناس في المنطقة. ودعا الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس، وإلى التفاوض بحسن النية وإلى محاولة التوصل إلى توافق الآراء. وأعرب عن الأمل في أن يكون حل مسألة الصحراء الغربية الذي ستتبناه اللجنة خطوة أولى صوب توافق الآراء الجديد ذلك.

٢٥ - **السيد تشيسانو** (موزامبيق): لاحظ أن المحادثات المباشرة التي أجريت في الآونة الأخيرة بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) أعطت الأمل في إمكانية التوصل إلى حل للصراع يكون مقبولا لدى الأطراف، ودعاها إلى أن تغتنم على نحو كامل الفرصة التي تتيحها هذه المفاوضات. وأثنى أيضا على جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي في هذا الصدد.

٢٦ - **السيد أنطونيو** (أنغولا): قال، وهو يذكّر بأن عملية إنهاء استعمار بلده التي استغرقت وقتا طويلا نجحت في النهاية بفضل جهود كثير من الوفود الحاضرة، إن أنغولا ملزمة خلقيا بالمساهمة في عمل اللجنة. وحقا ينبغي لإنهاء الاستعمار أن يبقى أحد الشواغل الرئيسية في الأمم المتحدة.

٢٧ - إن مركز الصحراء الغربية وسعيها إلى تقرير المصير المسألة الأهم المعروضة على اللجنة، وينبغي أن تحل بأقرب وقت ممكن. ينبغي لشعب الصحراء أن يسمح له باختيار مصيره عن طريق الاستفتاء، كما حدث تماما للشعوب المستعمرة الأخرى قبله.

٢٨ - ودعا السيد أنطونيو الأطراف، وهو يرحب ببدء المفاوضات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو، إلى إجراء المفاوضات بدون شروط مسبقة وبحسن النية كما يطلبه قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) بغية تحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الأطراف، ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وحث اللجنة على اعتماد مشروع القرار المعروض عليها حتى يكون في إمكان المنظمة أن ترسل رسالة واضحة إلى الأطراف.

٢٩ - **السيد مالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن جميع الدول القائمة بالإدارة يتعين عليها أن تضمن تدفقا حرا للمعلومات من الأقاليم التابعة وإليها بغية زيادة وعي الناس بحقوقهم وبالتقدم الذي يحرزونه صوب تقرير المصير. وينبغي أن يتخذ على نحو شفاف أي قرار بحذف إقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فور اختيار الشعب بحرية وبمعرفة نظامه السياسي مستقبلا.

٣٠ - إن البعثات الزائرة والحلقات الدراسية الدورية أدوات مفيدة لتقييم الحالة في مختلف الأقاليم وللإسراع بإنهاء الاستعمار. وينبغي لهذه البعثات والحلقات الدراسية أن تجرى سنويا - والثانية، من المفضل أن تعقد في الأقاليم نفسها - ولكن ذلك يتطلب تعاون الدول القائمة بالإدارة. وتجب إقامة علاقة جادة وقائمة على الاحترام بين اللجنة الخاصة ومختلف الدول القائمة بالإدارة، التي ينبغي لها جميعا أن تشارك في عمل اللجنة الهام. وتحتاج اللجنة الخاصة إلى أن تتلقى من الدول القائمة بالإدارة آخر المعلومات المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم التي تقع ضمن مسؤوليتها.

٣١ - إن الدول القائمة بالإدارة يقع عليها أيضا التزام رسمي بتشجيع التقدم السياسي والاقتصادي والتعليمي لسكان الأقاليم وبحماية الموارد الطبيعية التي هي تركتها، وبالامتناع عن القيام بأنشطة اقتصادية أو غيرها من الأنشطة. وبالتالي، مما يشغل بالنا أن بعض الدول القائمة بالإدارة تقوم بأنشطة عسكرية وتنشئ منشآت عسكرية، ما يتعارض مع مصالح الناس.

٣٢ - إن حكومة بلده تعيد التأكيد على تفانيها لهدف القضاء على الاستعمار في كل أرجاء العالم.

٣٣ - **السيد سميث** (فيجي): لاحظ أنه لا بديل، خلال عملية إنهاء الاستعمار، عن تقرير المصير. كل الخيارات سليمة ما دامت وفقا لرغبات الشعب المعني المعرب عنها بحرية ووفقا لمبادئ الأمم المتحدة المحددة بوضوح. ولا تتمشى أية محاولة للنيل من الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد من البلدان مع الميثاق.

٣٤ - إن حالة كل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي فريدة. أقاليم كثيرة منها جزر صغيرة ولكنها، بقطع النظر عن الحجم أو الموقع المنعزل أو الموارد، يجب أن يتلقى كل منها المساعدة من الدولة القائمة بالإدارة ليمارس حقه في تقرير المصير بدون التدخل.

٣٥ - وفيما يتعلق بالأقاليم في منطقة المحيط الهادئ تدرك فيجي أن ساموا الأمريكية قد أعربت عن ارتياحها للعلاقة

الراهنة مع الدولة القائمة بالإدارة، وتحترم وتؤيد رغبات الشعب وهو يجري المفاوضات بشأن مركزه وعلاقته مستقبلا. وفيما يتعلق بغوام فإن فيجي تؤيد طلب شعب تشامورو بالا يشطب من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للنهوض بالتنمية المستدامة لاقتصاد غوام وأن تشرك الناس في هذه العملية. ومن الجدير بالثناء جهود فرنسا للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب الكاناك في كاليدونيا الجديدة والعلاقات الأوثق والأكثر ودية التي أقامتها مع بلدان المحيط الهادئ. وتعاون نيوزيلندا أيضا مع اللجنة الخاصة بوصفها الدولة القائمة بإدارة توكيلاو مثالي. وشعب ذلك الإقليم الجزري الصغير سيذهب قريبا إلى صناديق الاقتراع لتقرير مصيره بوصفه أمة، وتتمنى فيجي له الخير.

٣٦ - وفيما يتعلق بالأقاليم في مناطق أخرى، تؤيد حكومته تأييدا قويا جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول لدى جميع الأطراف في النزاع على الصحراء الغربية. والحالة الراهنة يمكن أن تزعزع الاستقرار وتؤدي إلى الركود الاقتصادي في المنطقة المغاربية. وينبغي أيضا أن تستمر المفاوضات بين الأطراف المعنية بشأن مسألة جزر فوكلاند/مالفيناس؛ وآراء السكان أنفسهم ينبغي أيضا للجنة الخاصة أن تتحقق منها، فتقرير المصير، على أية حال، المبدأ الأول لإنهاء الاستعمار.

٣٧ - لقد اتضحت قيمة الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة في البرامج الإنمائية لإنهاء استعمار أقاليم محددة. والبعثات الزائرة أيضا وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم ورغبات سكانها. والمسائل التي ينطوي إنهاء الاستعمار عليها معقدة، ولكن فيجي لديها تفاؤل بأنه سيحرز التقدم، إذا مُنِح التعاون والدعم، في القضاء على الاستعمار.

٣٨ - **السيد روميرو مارتينيز** (هندوراس): قال إن البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة هي بالغة الأهمية بالنسبة إلى السلام والأمن الدوليين، ولتقرير مصير الشعوب والتمتع الكامل بحقوق الإنسان الفردية والجماعية. وشعوب الأقاليم في حالات شاقة على نحو خاص ينبغي أن تُقدم لها المساعدة الاقتصادية وأن تتاح لها فرص التدريب والتعليم. وتولي هندوراس الأهمية الكبيرة لجميع الجهود الرامية إلى المصالحة والحوار الذي ينهض بحرية الشعوب، وهي تتطلع قدما إلى إزالة أي نوع من إساءة المعاملة أو انتهاك حقوق الإنسان في أي جزء من العالم. وينبغي أن يتوج عمل اللجنة باتخاذ قرارات تعكس التطلع المشترك إلى رفاهة كل الشعوب واحترام الناس من أي عنصر أو لون أو عقيدة.

٣٩ - **السيد كابرال** (غينيا - بيساو): ذكّر بأن غينيا - بيساو نفسها قد حققت، في عقود سابقة، بالدعم الذي لا يكل من اللجنة، هدفها النبيل، وهو هدف التحرير، وبأنها تتعاون الآن مع دول أعضاء أخرى لتحقيق الآمال المشروعة للذين لا يزالون يتوقعون المساعدة من الأمم المتحدة.

٤٠ - وفيما يتعلق بإقليم الصحراء الغربية ترحب حكومة بلده بقرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) وتحث الجمعية العامة على تشجيع الأطراف على الخروج من المأزق بمحاولة اتخاذ نهج ابتكارية. والحالة ملحة. في أعقاب اجتماعات مانهاست كان من المأمول أن تسترشد المفاوضات بالمصالح العليا للمنطقة ولأفريقيا في مجموعها. واللجنة نفسها يجب أن تنضم إلى الجهد المشترك، وأن تمارس الضغط على الأطراف لمواصلة السير على المسار الجديد الواعد بالخير حتى نجاح المفاوضات. يجب أن تكون روح توافق الآراء سائدة.

طلبات الاستماع

٤١ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى اتصالات تتضمن طلبات للاستماع في إطار البند ٤٠: واحد يتعلق بجبل طارق

(A/C.4/62/3) و ٥٤ طلبا متعلقة بالصحراء الغربية (A/C.4/62/3 و Add.1-53)، و ٣ طلبات متعلقة بغوام (A/C.4/62/4 و Add.1-2)، وطلب متعلق بكاليدونيا الجديدة (A/C.4/62/5). واعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٤٢ - تقرر ذلك.

٤٣ - **السيدة ميس** (المملكة المتحدة): قالت، وهي تتكلم ممارسة لحق الرد، استجابة لملاحظات أدلى بها ممثلو الجمهورية الدومينيكية وأوروغواي وهندوراس وفيجي حول مسألة السيادة على جزر فوكلاند، إن موقف المملكة المتحدة من المسألة معروف تماما وإنه قد أعاد ذكره في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الممثل الدائم للمملكة المتحدة. ولا شك لدى المملكة المتحدة في سيادتها على جزر فوكلاند. ولا يمكن إجراء المفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند ما لم يرغب سكان الجزر في ذلك وحتى يرغبوا في ذلك.

٤٤ - **السيد شبار** (المغرب): قال، وهو يتكلم ممارسة لحق الرد، إن الجزائر ليس لها حق في الجؤول دون تحقيق الرغبة في إعادة التوحيد الإقليمي، وهي الرغبة التي أعرب عنها الممثلون الشرعيون للشعب الصحراوي في اجتماعات مانهاست. إنها تحاول تقويض إمكانية التوصل إلى حل سياسي لمسالة الصحراء الغربية طيلة ما يزيد عن ثلاثين سنة.

٤٥ - وينبغي التذكير بأن أغلبية الشعب الصحراوي تعيش في جنوب المغرب وبأن الجزائر لم نفوض أبدا بالكلام باسمه. وبالإضافة إلى ذلك، لم يعترف أبدا بأن جبهة البوليساريو الممثل الوحيد للشعب الصحراوي.

٤٦ - وليس في وُسع الجزائر أن تتكلم عن حقوق الإنسان نظرا إلى رفضها لقاء وفد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والحالة الباعثة على الأسف الشديد في تندوف. وفضلا عن ذلك، لم تعتبر أبدا محكمة العدل الدولية، في فتواها المؤرخة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، ولا الأمم المتحدة، في أي قرار من قراراتها، المغرب دولة قائمة بالاحتلال.

٤٧ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال، وهو يتكلم ممارسة لحق الرد، إن معاناة الشعب الصحراوي لن تنتهي حتى يسمح له بممارسة حقه في تقرير المصير.

٤٨ - إن التوكيد على أن مجلس الأمن لم يحط علما، في قراره ١٧٥٤ (٢٠٠٧)، إلا باقتراح المغرب ليس صحيحا. وفضلا عن ذلك، من السخف إنكار كون جبهة البوليساريو الممثل الشرعي للشعب الصحراوي. ألم تكن جبهة البوليساريو التي أجرت المفاوضات باسم الشعب الصحراوي في اجتماعات هيوستن ومانهاست؟

٤٩ - وإذ تناول حقوق الإنسان، قال إن المغرب يحاول صرف الانتباه عن سجله لحقوق الإنسان وسأل ممثل المغرب أن يوفر دليلا موثقا دعما لمزاعمه. وفي الحقيقة أن أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان حدثت في الصحراء الغربية الخاضعة للاحتلال المغربي، وهي الانتهاكات التي حُجبت عن وسائط المعلومات.

٥٠ - **السيد شبار** (المغرب): قال إن مجلس الأمن، في قراره ١٧٥٤ (٢٠٠٧)، وضع هيكلا هرميا حينما اختار الثناء على اقتراح المغرب. ودعا المجلس أيضا الأطراف إلى إجراء مفاوضات، مراعية تطورات الشهور الأخيرة — وتلك إشارة واضحة إلى اقتراح المغرب.

٥١ - إن أي حل ديمقراطي للصراع ينبغي ألا يهمل إرادة أغلبية الشعب الصحراوي. هذه الأغلبية، التي تعيش في الصحراء الغربية، وليس في تندوف، تؤيد اقتراح المغرب بشأن الحكم الذاتي للشعب الصحراوي.

٥٢ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إن الوقود قد أعطيت قراءة انتقائية لقرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧). لم يعط المجلس أي مركز خاص للاقتراح المغربي؛ وفي الحقيقة أن اقتراحين كانا معروضين في ماهاست. ومن السخف أيضا القول إن المجلس، بإشارته إلى ''تطورات الشهور الأخيرة''، لم يقصد سوى الاقتراح المغربي.

٥٣ - والاقتراح المغربي للحكم الذاتي لا أساس له لأن الصحراء الغربية ليست إقليما مغربيا. الشعب الصحراوي لا يحتاج إلى مزيد من الحكم الذاتي؛ إنه لا يريد سوى ممارسة الحق في تقرير المصير.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.